تحقيق في نسبة الكتاب المسمى

الفصول الفخرية في أصول البرية



كتبه

عبد الرحمن بن سليمان الشايع

تحقيق في نسبة الكتاب المسمى

الفصول الفخرية في أصول البرية

ⓗ عبد الرحمن الشايع ، ١٤٤٨هـ

الشايع ، عبد الرحمن بن سليمان
تحقيق في نسبة الكتاب المسمى الفصول الفخرية في أصول البرية. / عبد الرحمن بن سليمان الشايع - ط١. .- المدينة المنورة ، ١٤٤٨هـ

٥٦ ص ؛ ..سم

رقم الإيداع: ١٤٤٨/٢٤٦٣
ردمك: ٥-٨٢٩٣-٠٦-٦٠٣-٩٧٨

تحقيق في نسبة الكتاب المسمى

الفصول الفخرية في أصول البرية

كتبه

عبد الرحمن بن سليمان الشايع

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ عبده ورسوله محمد، وعلىٰ آله وصحبه أجمعين، وعلىٰ من تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدين، وبعد؛

فقد اشتُهر حديثًا كتابٌ اسمُه «الفُصُولُ الفَخْرِيَّة في أُصولِ البَرِيَّة»، منسوبٌ إلىٰ جمال الدين أحمد بن علي ابن عنبة الحسني النسَّاب (ت٨٢٨هـ - ١٤٢٤م)، الذي يُنسب إليه «عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب».

وطُبع الكتاب بالفارسية أولًا[(١)]، ثم نُقِل إلىٰ العربية[(٢)].

والكتابُ لا تصحُّ نسبته إلىٰ ابن عنبة، ولا إلىٰ عصره، بل هو كتابٌ مفتعل النسبة لمقاصد غير علمية، ومادته ملفَّقةٌ من مصادر شتَّىٰ، مع دسٍّ واختلاق.

وترجمةُ ابنِ عنبة لا تخلو من غموض، فليس له ترجمةٌ معتمدة في كتب التراجم الصحيحة، ولكنّا ننسب إليه ما وجدنا في «عمدة الطالب»، ونستنبط منه حاله، ونُحاكم إليه ما في كتاب «الفصول الفخرية» المنسوب إليه حديثًا.

وقد رأيتُ أن أكتب ما تبيَّن لي في شأن هذا الكتاب كتابةً مفصَّلة،

(١) عُني بطباعته ونشره بالفارسية مير جلال الدين الحسيني الأرموي، وهي مؤرخة بسنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

(٢) نقله إلىٰ العربية أحمد محمد العدواني، الكويت ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.

وكنتُ قبلُ قد كتبت فيه كتابةً موجزة في مقدمة كتابيْن آخرين .

وقد جعلتُ هذا التحقيق في ثلاثة مباحث ، مع المقدمة والخاتمة :

المبحث الأول : الأدلة النافية صحة نسبة الكتاب .

المبحث الثاني : الداعي إلىٰ اختلاق الكتاب .

المبحث الثالث : الأدلة من الكتاب علىٰ الاختلاق .

وإذا أحلتُ علىٰ كتاب الفصول الفخرية ولم أبيِّن ؛ فإنما أعني الترجمة العربية ، وإذا أردتُ الإحالة علىٰ الطبعة الفارسية بيَّنت .

وإذا أحلتُ علىٰ كتابٍ آخر ذكرتُ مكان طبعه وتاريخه ، في الحاشية عند أول ذكرٍ له ، وأذكر بياناته تامةً في المراجع .

واللَّه تعالىٰ الموفق والمستعان .

وكتبه

عبد الرحمن بن سليمان الشايع

بالمدينة

يوم الجمعة الـ ١٩ من ذي الحجة من شهور سنة ١٤٤٧هـ

المبحث الأول

الأدلة النافية صحة نسبة الكتاب

إثباتُ نسبةِ أيِّ كتابٍ إلىٰ مؤلِّفٍ قديم العصر ؛ هو من أصول التحقيق العلمي، وقاعدةٌ لا يصح العمل إلا بها .

فلا بدَّ أن يكون اسمُ الكتاب أو صفتُه المبيِّنة لمضمونه مذكورًا معدودًا من تركة المؤلف العلمية، في تراجمه، أو في الكشافات العلمية القديمة .

ثم إذا ثبت أنَّ للمؤلف كتابًا بذلك الاسم ؛ انتقل التحري إلىٰ صحة النسخة المخطوطة، فربما كانت النسخة مسمَّاةً غلطًا باسم مؤلف آخر .

وللتحقُّق من ذلك طرقٌ، مثل أن يكون للكتاب نسخةٌ مسندةٌ، أو أن تكون بخط المؤلف وخطه معروفٌ، أو بخطوط علماء أو نُساخ معروفين، أو أن يكون عليها خطوطُ علماء معروفين ممن روىٰ الكتاب أو ملكه .

وفي عصرنا بَرَع المختلقون في تقليد المخطوطات القديمة، فتطوَّرت وسائل فحص الورق والحبر والخط ونحو ذلك .

ومن وسائل التحقُّق كذلك أن يأتي بعد عصر المؤلف مؤلِّفٌ معروف، فيَذكر في كتابٍ له معروفٍ ؛ كتابَ ذلك المؤلِّف باسمه، وينقل منه أشياءَ تطابق ما في المخطوطة المنسوبة إليه .

وتتفاوت الكتب في مقدار ما لها من ذلك، فمنها ما تجد فيه تلك الشروط وافرةً ظاهرةً مجتمعة بما لا مزيد عليه، مثل أمهات كتب الإسلام المشهورة، ثم يليها ما دونها، إلىٰ أن تبلغ كتبًا لا يُستطاع إثبات نسبتها

إلا بكُلفة.

وكتاب الفصول الفخرية عارٍ من كلٍّ ما تقدَّم من طرق الإثبات، بل قد كفانا ناشرو الكتاب كثيرًا من مؤونة التتبع، فقدَّموا أدلةَ إبطال نسبة الكتاب إلىٰ المؤلف وإلىٰ عصره، ونفوا كلَّ دليلٍ علىٰ صحة نسبته إليه.

١- إبطال الناشر والمحقق نسبة الكتاب:

ذكر ناشر الطبعة الفارسية «مير جلال الدين أرموي» (ت١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)؛ أنه مَلَك المخطوطَ الأصلَ قبل عشرين عامًا من الطبع ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، وأنها كانت قبله في عهدة «حسين نوري» (ت١٣٢٠هـ - ١٩٠٢م)، ثم صارت إلىٰ صهره «فضل اللَّه نوري» (قُتل سنة ١٣٢٧هـ - ١٩٠٩م)، ثم صارت إليه، ولكن ثَمَّ ريبةٌ في تلك السلسلة، ويأتي بيان ذلك.

وذكر أنها نسخةٌ فردةٌ حين وقعت بيده[1].

ثم قال الناشر يصف إعجابه بما قرأ في تلك النسخة[2]: (... حتىٰ وصلتُ في أثناء الكتاب إلىٰ تصريح المؤلِّف باسمه ونسبه).

فهو يُقِرُّ أنه ليس ثمَّ دليلٌ منفصلٌ يُثبت صحةَ نسبة تلك المخطوطة إلىٰ ابن عنبة؛ إلا المخطوطة نفسها، وهي لا تُعْرف إلا عنده!

ثم بَشَّر أنَّ «محاسن الصدف» كانت خيرَ مُعِينٍ له؛ فذكر أنه لما أراد طبع الكتاب وقعت نسخةٌ ثانيةٌ منه بيد الدكتور «مهدي بياني»، وهو مؤسس المكتبة الوطنية بإيران (ت١٣٥٢هـ - ١٩٧٣م)، وأنه كان ذا عنايةٍ بها، ولكنه لما عَلِم بعزمه؛ هُرِعَ إليه فأهداه إياها وتركها له، ولم يحفظ

(١) مقدمة الفصول الفخرية (ص٦).

(٢) مقدمة الفصول الفخرية (ص٥).

منها نسخةً في مكتبته الوطنية، ولا قيَّد لها إشارةً في فهارسها، وذلك لا يفعله أكاديميٌّ مؤسِّسٌ لمكتبة وطنية! فصار بذلك عند الناشر «أرموي» نسختان(١).

وقال المحقِّق يذكر ما لَقِيَ من صعاب(٢): (الذين يعملون في تصحيح الكتب يعلمون أن دراسة كتابٍ مهجورٍ منزوٍ ليس لدىٰ النسابين والذين كتبوا عن صاحب عمدة الطالب أيُّ اطِّلاع عنه، ولم يُذْكَر اسمٌ له في مجموعات الكتب ونُسَخَهُ محصورةٌ بالنسختين اللتين أشرنا إليهما؛ أمرٌ في غاية الصعوبة).

فأقرَّ المحقِّق كذلك بأن الكتاب لم يعرفه أحدٌ قطُّ، ولم ينسبه إلىٰ مؤلِّفه أحدٌ قطّ، ولم يَنْقل عنه أحدٌ قطّ، وليس له نسخةٌ بخط المؤلف، ولا بخط ناسخٍ معروفٍ معاصرٍ له أو ممن جاء بعده.

وأقرَّ كذلك بأنه لم يذكر الكتابَ أحدٌ من أصحاب الفهارس والكشافات؛ منذ عصر المؤلف في أول القرن التاسع، إلىٰ ظهوره في الثلث الأخير من القرن الرابع عشر، وتلك أكثر من ٥٥٠ سنة.

وتلك العبارات التي قالها المحقِّق نفسُه؛ هي العبارات التي تُقال عند نفي صحة أيِّ كتابٍ! وصَدَق؛ فإنَّ الكتاب ليس في الفهارس ولا الكشافات، ولم يذكره مؤلفو كتب التراجم من الإمامية، وهم يدَّعون المؤلِّف.

ثم بعد ذلك النفي حَدَثَ للكتاب - فجأةً - نسختان قبل عشرين عامًا من طبعه وحسب! فاجتمعتا بيد رجلٍ واحد، بـ«محاسن الصدف»!

(١) مقدمة الفصول الفخرية (ص٦).
(٢) مقدمة الفصول الفخرية (ص٩).

فالكتاب - بما تقدم - ليس له ما يثبت صحة نسبته إلىٰ مؤلفه، وذلك يكفي في نفيه عن المؤلف، كيف وقد ثبت بالأدلة القوية أنه مختلق! وذلك ما نبينه في المطالب التالية إن شاء اللَّه تعالىٰ.

٢- نسختا الكتاب الخطيتان:

اعتمد نشر الطبعة الفارسية علىٰ نسختين خطيتين، وذكر ناشر الطبعة الفارسية «أرموي» أن كلتا النسختين كانتا في حيازته، وتقدم ذلك، وأما الآن فقد صارتا من مخطوطات مركز إحياء التراث الإسلامي بقم.

وفيما يلي صفة المخطوطتين اللتين نشر بهما الكتاب بالفارسة:

الأولىٰ: محفوظةٌ الآن في مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، ورقمها فيه (٣٣٧٠)، واسمُ الكتاب فيها: «الفُصُولُ الغُرِّيّة في أُصُولِ البَرِيَّة»، ولم يذكر اسم ناسخها، ولا تاريخ نسخها، وهذه صورة اسمها في مقدمة المؤلف:



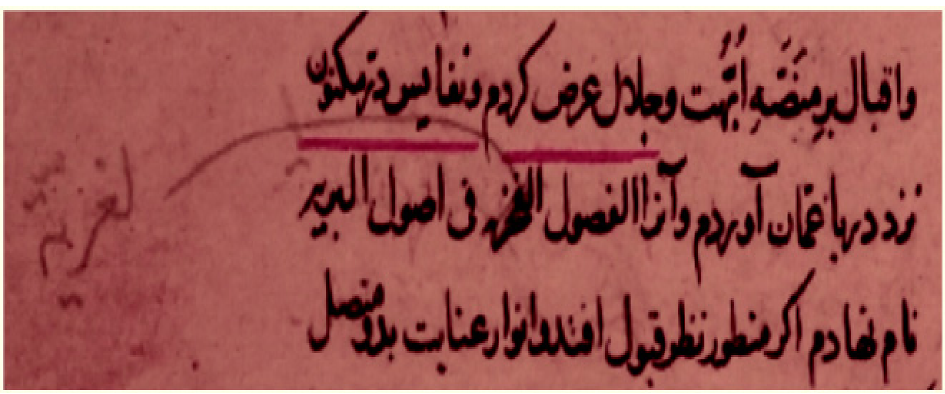
وقال مصحح الكتاب[1]: (تم تحريرها بعدة خطوط مختلفة)، وأرفق صورةَ أولِ صفحةٍ منها وآخر صفحة، وخطهما مختلف.

وهذه النسخة هي التي قال الناشر إن الدكتور مهدي بياني أهداه إياها، ورمز لها بـ(ب)، وإنما قدمنا ذكرها علىٰ (أ)، لأننا نرىٰ أنها أقدم اختلاقًا.

---

(١) مقدمة الفصول الفخرية (ص٧-٨).

الثانية: محفوظةٌ الآن في مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، ورقمها فيه (١١٦٠)، وعنوان الكتاب فيها «الفُصُولُ الفَخْرِيَّة في أُصُولِ البَرِيَّة»، ولكن علىٰ مفردة «الفخرية» محاولةٌ للطمس، وفُرِّع منها خطٌّ إلىٰ الهامش، وصُحِّحَ الاسمُ فيه إلىٰ «الغرّيّة»(١)، وبالخط نفسه تعليقاتٌ مثل ذلك في صفحاتٍ بعدها، ولكن ذلك قليلٌ ليس بكثير، وبدا لي من المصوَّرة أنه مكتوبٌ بقلمٍ حديث؛ أسود، أو أشبه بقلم الرصاص، وليس من الأقلام القديمة:


واقبال بر منصه ابهت وجلال عرض كردم ونفايس درر مكنون
زدد رباعمان آورده وآن الفصول الفخريه في اصول البريه
نام نهادم اگر منظور نظر قبول افتد وانوار عنايت بدو متصل
الغريه

ولم يُذكر اسمُ ناسخ هذه المخطوطة، ولا تاريخ نسخها.

وفي صفحاتٍ من أولها وآخرها ختم «مير جلال الدين محدث ١٣٣٠»، وهو «أرموي»، الناشر الذي باسمه الطبعةُ الفارسية.

وهذه النسخة رمز لها المحقق بـ(أ)، وقال يصفها: (٢): (مكتوبة بدقة نسبيًّا، وتم التلاعب بها بعد ذلك من شخص لديه معلومات قليلة عن الأنساب، وهذه التلاعبات أدَّت إلىٰ مشاكل كثيرة، من بينها تحريف اسم

---

(١) مصوَّرة المخطوطة (ص٧)، والنسخة مرقمة الصفحات بخط اليد.

(٢) مقدمة الفصول الفخرية (ص٩).

الكتاب إلىٰ الفصول الغرية).

ثم عقَّب الناشر علىٰ كلامه فرجَّح أن التلاعب كان ممن وُجِدت عنده النسخة الأصلية، يعني حسين نوري[١]، وليس ذلك بظاهر كما تقدم، وإن كان نوري المذكور أهلًا للمخزيات[٢].

وقد رأيتُ مصوَّرة هذه المخطوطة، وليس الأمر كما هوَّل المحقق والناشر، فإن الاسم ظاهر لم ينطمس، وليست «المشاكل» من محاولة التغيير هذه، لأن النسخة الأولىٰ فيها الاسم «الغرية»، وإنما ثم أمور أخرىٰ جعلت من أخرج الكتاب يشكو هذه الشكوىٰ، نذكرها في المطلب التالي إن شاء اللَّه تعالىٰ.

وللكتاب مخطوطةٌ حديثة ثالثة، سنذكرها بعد أن نفرغ من ذكر عمل القائمين علىٰ الكتاب في عملهم الذي سمَّوه تحقيقًا.

٣- تحقيق الكتاب وما فيه من أدلة الاختلاق:

اعلم أيها القارئ أن ما ستراه من صنيع القائمين علىٰ هذا الكتاب هو أمرٌ عجبٌ لعلك لم تسمع بمثله، ولكنه موافقٌ كلَّ الموافقة لشمائل مَن يختلق نسخًا مخطوطةً وينسبها إلىٰ القرون الغابرة.

قال المحقِّق يصف عمله[٣]: (اعتبرنا النسخة (أ) هي الأساسية في العمل، ووضعنا كلَّ ما سقط من النسخة (ب) بين قوسين مربعين []).

---

(١) مقدمة الفصول الفخرية (ص١٢).

(٢) هو صاحب كتاب «فصل الخطاب» يقول إن كتاب اللَّه تعالىٰ مبدَّل، تعالىٰ اللَّه عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا.

(٣) مقدمة الفصول الفخرية (ص٩).

وتأمَّل أيها اللبيب هذه العبارة وأَدِقَّ نظرك فيها، فإنها عابثة ملتوية فيها تدليسٌ شديد، أراد بها أن يستغفل القارئ ويوهمه! فإنه لم يقل إن التحقيق جعل النسخة (ب) أصلًا، وألحق ما زادت النسخة (أ) بين مربعين! وإنما عكس العبارة وتلعَّب بالمفردات ليوهمك أن النسخة (أ) هي الأصل!

وقد تأمَّلتُ الطبعةَ الفارسية، وقارنتها بالنسخة (أ) فرأيتُ ذلك جليًّا؛ أن الذي عمل عليها قد جعل النسخة (ب) أصلًا، وألحق ما أعجبه من النسخة (أ)، وترك ما لم يعجبه، وبعض ما ألحقه هو ملحقٌ بهامش النسخة (أ).

وتفسير ذلك أن الكتاب تعاقب علىٰ العمل عليه فريقان متشاكسان:

فريقٌ حقَّق نصَّ الكتاب وطبعه الطبعةَ الفارسية، وهو يريد النسخة (ب)، ويريد أن يثبت اسم الكتاب كما هو في مقدمته «الفصول الغرية».

وفريقٌ استولىٰ علىٰ العمل متأخرًا ويريد النسخة (أ)، ويريد أن يكون اسم الكتاب كما في مقدمتها «الفصول الفخرية».

ولسبب لا نعلمه لم يستطع الفريق الثاني، بعد استيلائه علىٰ إخراج العمل؛ أن يعيد العمل ويخرجه كما يريد، فاكتفىٰ بصياغة المقدمة وصناعة الفهارس، وقال في المقدمة كلامًا كثيرًا متناقضًا فضح الاختلاق والشقاق!

ذلك أنه لم يكن للنسختين غلافٌ فيه اسمُ الكتاب، وإنما الاسم منصوصٌ عليه في مقدمة المؤلف، وكان الاسم في النسخة الأسبق اختلاقًا، وهي (ب)؛ كان «الفصول الغُرِّية في أصول البَرِيَّة»، ولكن النسخة كانت ملفَّقةً بخطوط مختلفة كما تقدم، وكان طَبْعُ الكتاب بها وحدها يُضعف شأنَه، فكان لا بد من اختلاق نسخةٍ تردفها وتعينها.

فاختُلقت النسخة (أ)، وجُعِلت بخطٍّ واحد، واستدرك فيها ما كان من

نقص أو سقطٍ في الأسماء المضمنة في الكتاب ونحو ذلك، ولكن الفريق الذي أشرف علىٰ اختلاقها غيَّر اسمَ الكتاب، فجعله «**الفصول الفَخْرِية**»، معتمدًا علىٰ نصٍّ في آخر الكتاب أنه مسمًّىٰ باسم «فخر الدين الحسيني».

ولكن الفريق الأول كان هو الغالب أولَ الأمر علىٰ الكتاب، فلم يعجبه تغييرُ الاسم، فأثبت الاسم في نصِّ مقدمة المؤلف «الغرية»، كما هو النسخة (ب)، وأهملوا ما في النسخة المسمَّاة (أ)، وحاولوا طمسه وصححوه في الهامش، ولم يشيروا إلىٰ أن ثم اختلافًا فيه، فليس في الطبعة الفارسية ولا ترجمتها العربية، عند ذكر اسم الكتاب في مقدمة مؤلفه؛ إلا «الأصول الغرية»، وليس في الحاشية أن اسمه «الفخرية» في نسخةٍ أخرىٰ!

ثم بعد التحقيق طبعوه، وجعلوا في أعلىٰ كلِّ صفحةٍ زوجية العدد منه عند الإطار اسمَه الذي اعتمدوا وهو «الأصول الغرية».

ثم قبل أن يُخرج الكتاب؛ صارت الغلبة للفريق الثاني، فاستدرك ما أمكنه استدراكه، وكان الذي أمكنهم أن يفعلوا هو أربعة أمور، وكلُّها متناقضةٌ تناقضًا فاضحًا فَضَحَ الشقاق والاختلاق:

• **الأمر الأول:**

كتبوا مقدمةً ألصقوها بتاريخٍ متقدم، وهو سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٧م، فأكَّدوا فيها وأبدأوا وأعادوا؛ أنَّ اسم الكتاب هو «الأصول الفخرية»، واستدلُّوا علىٰ ذلك بأن المؤلف لما ذكر المسمَّىٰ «فخر الدين الحسيني» في آخر الكتاب فقال ما نصه[1]: (وهذا المختصر موشَّحٌ بمختصر ألقابه

---

(١) الفصول الفخرية (ص٢٥٣).

الشريفة، ومكتوبٌ باسمه علىٰ نحوٍ خاص)، أي: إن اسم الكتاب هو «الفخرية»!

فتمسكوا بذلك، وبأن للكتاب نسخةٌ - وهي (أ) - فيها ذلك الاسم، ووصموا تغيير الاسم بأنه تلاعب، وبأن من فعله لا علم عنده بالنسب، وقالوا ما تقدَّم نقلُه: (اعتبرنا النسخة (أ) هي الأساسية في العمل، ووضعنا كلَّ ما سقط من النسخة (ب) بين قوسين مربعين [ ])، ولكنهم لم يفعلوا من ذلك شيئًا، فقد غُلِبوا علىٰ الاسم في متن مقدمة الكتاب، فبقيَ كما كتبه الفريق الأول.

وغُلِبوا - كذلك - علىٰ إطارات صفحات الكتاب، فقد كُتِب عليها «الفصول الغرية»، كما تقدم.

- **الأمر الثاني:**

اعتذروا عن تركهم إثبات اسم الكتاب الصحيح في مقدمة المؤلف كما هو في النسخة التي اعتمدوها، وعن بقاء الاسم الذي قالوا إنه تلاعبٌ وإنه مخالف لما قال المؤلف في آخر الكتاب؛ اعتذارًا عاد بفضيحةٍ علمية كبيرة، فقد فقالوا[1]: (ومن بين الأخطاء خطأٌ في اسم الكتاب الذي هو «الفصول الفخرية في أصول البرية»، لأنه ألف بأمر فخر الدين حسن، وعُرفت نسخةٌ منه بهذا الاسم أيضًا، لكن بما أن هذا الأمر عُرف في أواخر تصحيح الكتاب في خاتمة طباعته؛ فلهذا تم ضبط اسم الكتاب باسم الفصول الغرية في أعلىٰ الصفحات).

فليت شعري أليسوا قد وجدوا الاسم في النسخة المعتمدة عندهم،

(١) مقدمة الفصول الفخرية (ص٨).

قبل الشروع في التحقيق! وقالوا بصريح القول إنهم جعلوها الأساسية في عملهم! وإنهم عرفوا تلاعب من حاول تغييره! فكيف انتقض ذلك كلُّه فصاروا جاهلين بالاسم الصواب، ولم يفطنوا له إلا في خاتمة الطبع!

● **الأمر الثالث:**

أناطوا في المقدمة باسم «جلال الدين همائي»؛ التفتيشَ عن سلسلة نسبٍ وترجمةٍ لـ«فخر الدين»، الذي اختُلق الكتاب من أجل ضبط نسبه وتثبيته.

وقد وجدنا آثار تفتيشه في استحضاره تراجمَ لعلويين حسينيين، كلُّهم يُلَقَّب «فخر الدين»، ولكنه علَّل استحضارَه بقولٍ فضح الاختلاق!

فقد قال يصف العملَ الذي طُلب منه[1]: (**في بداية كتابة هذه المقدمة، عندما وُضِعَت في تصرف العبد الحقير ٩٦ صفحة مطبوعة فقط من نسخة الكتاب الحالي، فيها تعريف وذكر سلالة نسب فخر الدين حسن الحسيني الذي تم تأليف الكتاب له وباسمه**)، وذكر أنه شرع في التفتيش عن ترجمته.

والشأن هو في قوله إنَّ الكتاب أُلِّف باسم «فخر الدين»، وإنه شرع في التفتيش عن ترجمته بعد أن وقع بيده ٩٦ صفحةً وحسب من المطبوع.

ثم ذكر أسماء عدة رجال سماهم كان يحتمل أنهم هم «فخر الدين» المسمَّىٰ، ثم قال[2]: (**حتىٰ وصل إلىٰ يدي - لحسن الحظ - الجزءُ المطبوع من الكتاب حتىٰ الصفحة ١٩٢ وحُلَّت المشكلة بالكامل. . .، ذكر ذلك الشخص الذي ألف الكتاب من أجله. . .**).

وتلك منهم غفلةٌ فاضحةٌ، فإنهم قد صرَّحوا بأنهم لم يعلموا اسم

(١) مقدمة الفصول الفخرية (ص٢٠).
(٢) مقدمة الفصول الفخرية (ص٢١).

الكتاب إلا في خاتمة الطبع[١]، وتلك الصفحات الـ ٩٦ التي دُفِعَت إلىٰ همائي؛ كلُّها كان مكتوبًا في إطارها الأعلىٰ «الفصول الغرية»، فلم يكن بين يدي همائي - بصريح قولهم - شيءٌ يدل علىٰ أن اسم الكتاب هو «الفصول الفخرية»، والمخطوطات كلها بيد الناشر؛ فمن أين عَلِم همائي أن اسم الكتاب هو «الفصول الفخرية»، ثم ذهب يفتش عن صاحبه «فخر الدين»؛ والاسم لم يظهر للناشر بعد!

أسمعت أيها اللبيب باختلاق أسمج من هذا!

● **الأمر الرابع:**

قدروا أن يجعلوا اسمَ الكتاب في غلافه الأول بعد طبعه، وفي أعلىٰ صفحات المقدمة والفهارس «الفصول الفخرية»، فصار الكتاب أعجوبةَ زمانه، له اسمان؛ اسمٌ منصوصٌ عليه في مقدمة مؤلفه، ومثبتٌ في أعلىٰ صفحاته، واسمٌ مكتوب في غلافه، وفي أعلىٰ صفحات مقدمته وفهارسه، ويؤكِّده ناشره ومحققه في مقدمة الطبع.

وذلك كما ترىٰ دليل علىٰ فريقين تشاكسا وتشبث كلٌّ بما في يده، ولم يكن أحدٌ منهما قادرًا علىٰ أن يستولي علىٰ العمل كلِّه، حتىٰ جاء من انتشل العمل من أيديهما، ونشره بعلَّاته!

وقد ألصق الفريقُ الثاني مقدمةَ الطبع التي رأيتَ ما فيها من تناقضٍ كبير وفضائح علمية بأسماء رجالٍ أموات، وهم أرموي (ناشر، ت١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م)، وموسوي (محقق، ولم أجده)، وهمائي (مقدِّم، ت١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م).

---

(١) مقدمة الفصول الفخرية (ص٨).

وربما كان من هؤلاء مَن شارك يومًا في عملٍ من أعمال الكتاب في أوائل أمره، ولكنهم لم يشهدوا إخراجه.

٤- النسخة الخطية الثالثة للكتاب:

وهي محفوظةٌ بالمكتبة الرضوية بمشهد، ورقمها فيها (٣١٨٠١)، وفي وصفها أنها مصحَّحة، وعليها حواشٍ، وأنها في مجلَّد مذهَّب ٦٩ ورقة، في كلِّ ورقة ١٩ سطرًا.

وهي تفوق نسختي الطبعة الفارسية بثلاثة أمور:

١- أنها مقابَلةٌ مصحَّحة.

٢- أن ناسخها مسمًّىٰ، واسمه «حسن علي خان».

٣- أن المشرف علىٰ النسخ والمقابلة كذلك مسمًّىٰ، واسمه «باقر حسين صاحب».

والنسخة مهداة إلىٰ المكتبة الرضوية من المرشد في (بهمن ١٣٨٣ فارسي)، وذلك يوافق جماديٰ الأولىٰ من سنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

و«المرشد» هو علي خامنئي، وهو مولود سنة ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م، وقتل سنة ١٤٤٧هـ - ٢٠٢٦م، وهو قد تولَّىٰ منصب المرشد في إيران بعد موت الخميني في آخر شهر شوال من سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

فبين تولِّيه المنصب وإهدائه النسخة ستَّ عشرة سنة وستة أشهر.

وأمر هذه النسخة مريبٌ جدًّا، فإنها نسخةٌ ثالثةٌ لكتابٍ لا تصحُّ نسبته إلىٰ مؤلفه بالطرق العلمية في إثبات الكتب، وظهورُ نسخةٍ ثالثةٍ له، مع الزعم أنها مصحَّحةٌ مقابلة؛ يقتضي أن الكتاب قد كان له شيءٌ من التداول، ولكنه مع ذلك مجهول النسبة جهلًا مطبقًا علىٰ مرِّ الأعصار،

وهاهنا ؛ كلما كثُرت النُسَخ زادت الريبة، وليس كما يظنُّ مَن يختلق!

ثم إن النسخة كانت - قبل الإهداء - في حوزة المرشد، وهو أول مصدرٍ مؤكَّدٍ لمخطوطةٍ من هذا الكتاب، قبل استقرارها في المكتبات، وأما المصادر التي سبق ذكرها فليس شيءٌ منها محقَّقًا، لأنها دعاوىٰ علىٰ رجالٍ أموات ولا وسيلة للتحقق منها، وذلك يوجب - علميًّا - أن لا يُسْتبعد غرضُ المرشد، ولا غرضُ الدولة التي يتولَّىٰ أعلىٰ منصبٍ فيها ؛ من دائرة التحرِّي والتحقيق العلمي.

والحقُّ أنني لم أقف علىٰ ذكر هذه النسخة الثالثة إلا بعد الفراغ من تحقيق المقاصد من اختلاق هذا الكتاب، وقد تتبعتها تتبعًا علميًّا تاريخًّا فوجدتها ترجع إلىٰ المرشد علي خامنئي نفسه ورجال دولته، وسترىٰ ذلك إن شاء اللَّه، ولكنني لم أكن أطمع في الوقوف علىٰ دليلٍ حِسِّيٍّ يصل المرشدَ نفسَه بدائرة الاختلاق، بل كنت أظنُّ القومَ أحذرَ من ذلك وأبرعَ في الاختلاق! ولكن «مِنْ مَأْمَنِهِ يُؤْتَىٰ الحَذِر»، ولذلك فإن خروج هذه النسخة من عباءة المرشد يؤكد الاختلاق ويجعل فهم مقاصده يسيرًا.

والأقرب أن الباعث لإحداث هذه النسخة بعد نشر الكتاب ؛ هو محاولة تدارك العبث الذي جرىٰ في الطبعة الأولىٰ، وذلك باختلاق نسخةٍ أعلىٰ مقامًا وأحكم ضبطًا، وفي حالٍ يكون فيها العمل كلُّه في السيطرة التامة، فتَنْسَخُ الأولىٰ وتحل محلَّها، فإن الطبعة الأولىٰ كانت علىٰ نسختين لا يُعرف ناسخُهما، ولا متىٰ نسختا، وأما هذه فكاتبها، والذي أشرف علىٰ عمله ؛ مسمَّيان، وهي مصحَّحةٌ مقابلةٌ، فهي الأحقُّ أن تتبوأ الصدارة، وأن تهيمن علىٰ سابقتيها!

ذلك الذي يظهر أنه كان الأمل، ولكن انقضت الأعمار ولم تُبْلَغ

الآمال، واللَّه غالبٌ علىٰ أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

٥- أول ذكر للكتاب في الفهارس:

جاء في كتاب «الذريعة في تصانيف الشيعة» لأغا بزرك الطهراني، في الطبعة الأولىٰ من المجلد (١٦)، وهي صدرت سنة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م، ذكر الكتاب باسم «الفصول الفخرية في أصول البرية» ونسبته لابن عنبة[١].

ولكن ناشر الكتاب «أرموي» يقول بصريح القول كما تقدم[٢]: (ومن بين الأخطاء خطأٌ في اسم الكتاب الذي هو «الفصول الفخرية في أصول البرية»، لأنه ألف بأمر فخر الدين حسن، وعرفت نسخةٌ منه بهذا الاسم أيضًا، لكن بما أن هذا الأمر عُرف في أواخر تصحيح الكتاب في خاتمة طباعته؛ فلهذا تم ضبط اسم الكتاب باسم الفصول الغرية في أعلىٰ الصفحات).

وهو قد صرَّح بأن المخطوطتين كلتاهما كانتا بيده وحده، وصرَّح هاهنا بإنه لم يعلم أن اسم الكتاب هو «الفصول الفخرية» إلا في خاتمة الطبع، أي سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م أو قبلها بيسير، فلم يكن قبل ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م حسب تأريخهم كتابٌ يُعْرَف أن اسمَه «الفصول الفخرية»؛ فمن أين علم أغا بزرك باسم الكتاب فذكر اسمه في كتابه!

لا مناص في ذلك من أحد أمرين:

الأول: أن نحسن الظن بنقل أغا بزرك، فحينئذٍ نقول ولا نرتاب: إن أغا بزرك قد وقف علىٰ كتابٍ بذلك الاسم منسوبٍ خطأً لابن عنبه، ولكنه كتابٌ آخرُ لا نعلم ما فيه، ولا نصدِّق هؤلاء في دعواهم، بل نظنُّ أنهم قد

---

(١) الذريعة في تصانيف الشيعة (١٦/ ١٠٨). (٢) مقدمة الفصول الفخرية (ص٨).

التقطوا النسخة، واغتنموا غلط التسمية، ثم بدلوها بمحتوىٰ آخر، فهم أهلٌ لمثل ذلك الظنَّ بما ظهر لنا من شمائلهم.

الثاني: أن يكون إدراجُ الاسم في كتاب أغا بزرك صنيعًا متأخرًا، وقد كان فيه عبثٌ واختلاقٌ كذلك، وهذه لا تؤمن من تلك الدوائر، وهم كذلك أهلٌ لمثلها.

فإن قال قائل: لعل أغا بزرك اطلع علىٰ النسخة التي قال الناشرُ إنها كانت عند الدكتور مهدي بياني؛ فيُقال إن ذلك غيرُ ممكن؛ لأن تلك النسخة كان الاسم فيها «الفصول الغرية»! فلو كان وقف عليها لسماها بذلك.

فتبيَّن أن ما ذكره أغا بزرك؛ إن لم يكن اختلاقًا عليه ودسًّا في كتابه؛ فإنه مخطوطٌ آخر ذو محتوىٰ لا نعلمه، وفيه غلطٌ في النسبة اغتنمه من وقع بيده.

٦- متىٰ ظهرت طبعة الكتاب الفارسية!

قد تبيَّن بما تقدَّم أن كتاب الفصول الفخرية لا تصح نسبته إلىٰ ابن عنبة، لأن دليل الإثبات مقطوعٌ بفقده بالقول المثنَّىٰ المؤكَّد من ناشر الكتاب.

وكذلك ما ظهر من تخبُّطٍ وفوضىٰ في اختلاق الكتاب وتسميته.

ولعل المختلقين - مع ما عندهم من الجهل والفوضىٰ - كانوا يعوِّلون علىٰ أن حاجز لغة الأصل الفارسية أولًا، ثم كسل الباحثين عن التفتيش والتحرِّي، وإذعانهم لدهشة الاكتشاف، واستصعاب اقتحام ميدان المخطوطات الفارسية؛ أن ذلك سيجعل اختلاقَهم في مأمن.

وعلىٰ أي حالٍ؛ فقد افتُعل للكتاب ذكرٌ سنة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م في

كتاب الذريعة لأغا بزرك.

وافتُعل له كذلك تاريخُ نشرٍ متقدم، وهو سنة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م، وطبعةٌ فارسيةٌ مصنوعة حديثًا.

وأولُ أثرٍ حسِّيٍّ ربما دلَّ علىٰ وجودِ طبعةٍ فارسيةٍ للكتابِ في خزانةٍ تستقل عن سيطرة الدوائر التي صنعت مخطوطتيه؛ كان في ذكر اسم الكتاب ومؤلفه في موسوعة وقف الديانة التركي سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، وكُتب في غلافها: (باهتمام مير جلال الدين حسيني أرموي ١٣٨٧هـ)، وهو ذكرٌ لم أقف عليه، وإنما وجدته في بعض المنشورات، ولا ندري وقف مؤلفو الموسوعة علىٰ المطبوع الفارسي نفسه؟ أم تلقَّوا الاسمَ من بيانٍ اطَّلعوا عليه؟

فبحسب ما تيسَّر لي من التتبع؛ ليس ثَمَّ دليلٌ حِسيٌّ يُثبت أنَّ الكتاب كان متداولًا أو مقيَّدًا في خزانةٍ تقييدًا صحيحًا؛ لا مخطوطًا ولا مطبوعًا، قبل تلك السنة، وأما بعدها فالأمر ممكن محتمل.

ثم إن حدوث نسخةٍ ثالثةٍ للكتاب سنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م دليلٌ علىٰ أن الطبعة الفارسية قد نشرت قبل ذلك، وعلىٰ أن ما جرىٰ في طبعها ونشرها من شقاق وتناقض وما في نسختيها من تضارب؛ كان داعيًا إلىٰ اختلاق نسخةٍ مخطوطةٍ جديدة ليُعاد طبع الكتاب بهيئةٍ جديدة تقطع قول كلِّ خطيب!

وعليه؛ فأُرجِّح أن نشر الكتاب بطبعته الفارسية كان بين سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، وسنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م تقريبًا.

ثم بعد ذلك لُفِتَ النظرُ إلىٰ الطبعة الفارسية، فعُرِّبت ونشرت سنة ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.

المبحث الثاني
الداعي إلىٰ اختلاق الكتاب

كتاب «الأصول الفخرية - أو الغرية - في أصول البرية»؛ يظهر من عنوانه أن أصله كان كتابًا في افتراق الأمم وأصولها البعيدة، لمؤلفٍ غير ابن عنبة، ثم لُفِّق له نوعان آخران من علم النسب، فصار ثلاثة أقسام:

الأول: في أصول الأمم وأوائل الفرس ونحو ذلك، وربما كان ذلك أصلَ الكتاب إن كان له أصل، ومثله يصلح أن يُكتب بالفارسية.

الثاني: في الأنساب المجملة لقبائل العرب وبعض مشاهيرها.

الثالث: مختصرٌ لكتاب «عمدة الطالب».

فالكتاب أشتاتٌ لا جامع بينها، وهو مضطربٌ متفاوتُ المنهج.

وأما الداعي إلىٰ ذلك الاختلاق؛ فالذي تبيَّن لي ثلاث دواع:

١- الداعي الأكبر:

إن مَن أخرج الكتاب واختلق مخطوطتيه له عناية كبيرة برجل اسمه «فخر الدين»، فمَنْ ذلك الرجل وما قصته!

قد تقدَّم أنه غلب علىٰ أمر هذا الكتاب الفريق الذي أخرجه باسمه الذي طبع به «الفصول الفخرية»، فجعلوا ابنَ عنبة قد سمَّىٰ كتابه باسم رجلٍ أشار إليه في أول كتابه[1]، وذكره في موضعِ نسبه[2]، ووصفه في كلاً الموضعين

(١) مقدمة الفصول الفخرية (ص٥٠).
(٢) الفصول الفخرية (ص٢٥٢-٢٥٣).

بصفاتٍ عالية تقتضي أنه من أهل الذكر والنباهة، ولكنك إذا فتَّشتَ لم تجد لهذا الرجل ولا لنسبه ولا لصفته ذكرًا، إلا في ذلك الكتاب المختلق!

يقول المقدم للكتاب المسمَّىٰ «همائي»(١): (أما حديث المؤلف حول فخر الدين، والذي كان مصدرَ معرفة سلالة نسبه...).

فلا مصدر للعلم بنسب فخر الدين إلا هذا الكتاب!

وكذلك لم أجد له في كتب التواريخ ترجمةً مستقلةً ولا ذكرًا، فضلًا أن يكون من المنزلة والمقام بالصفة المسطورة في هذا الكتاب!

فقد جاء في الكتاب في صفته(٢): (صاحب القِران الأعظم، مستخدم وزراء العالم، أصف العهد والزمان، ذي الهمم العلية والنفس القدسية، فخر العترة والدين...، الذي همته مقصورة بتواضع علىٰ نشر الفضائل، وتربية الأفاضل، وعمارة البقاع من أجل العلماء والأشراف، وإيقاف الأوقاف النفيسة لهم، مثل...، والذي همته تطلب الزيادة علىٰ الدوام في هذه الأبواب، وهو في هذا الوقت ملاذ الفضلاء والسادات ومربيهم، وهذا المختصر موشَّحٌ بمختصر ألقابه الشريفة، ومكتوبٌ باسمه علىٰ نحوٍ خاص).

والظنُّ أنَّ مثلَ ابن عنبة لا يرسل القول جزافًا، فإن مثل تلك الصفات لا يصحُّ أن تجتمع في رجلٍ مجهولٍ إذا طلبت تحقيقًا لذكره لم تجد شيئًا!

فتبيَّن أن الكتاب مصنوعٌ من أجل ذلك الاسم، ومن أجل إيجاد ترجمةٍ ونسبٍ له، فكيف صُنِعَت الترجمة؟ ومن أين جيء بها؟ ولِمَ جيء بها؟

تقدم أن في المقدمة التي نُسبت إلىٰ المسمَّىٰ «همائي»؛ بحثًا وتحرِّيًا في

---

(١) الفصول الفخرية (ص٢٢).

(٢) الفصول الفخرية (ص٢٥٣).

سلسلة نسب هذا الرجل، وأنه ذكر رجلين لقبهما فخر الدين، وكلاهما من المتأخرين من ذرية الحسين رضي الله عنه، وكلاهما يُدعىٰ كذلك بـ«الأمير».

ولكنه كان يفتش في الكتب يطلب رجلًا في اسمه ونسبه أمران:

١- أن يكون ملقَّبًا «فخرَ الدين».

٢- أن يكون أفطسيًّا، متصل النسب بالحسن الأفطس بن عليٍّ الأصغر بن عليِّ بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

وذلك لأن تحقيق ترجمةٍ بتلك الشروط هو الداعي الأكبر لإخراج الكتاب بتلك الهيئة التي خرج بها.

ففتش في كتب النسب فلم يجد في كتب ابن عنبة ونحوه، ثم وسَّع دائرةَ البحث، فوجد في كتاب «بحر الأنساب» أو «المشجَّر الكشاف» لمن سُمِّي «محمد بن أحمد بن عميد الدين الحسيني النجفي»، من أهل القرن العاشر أو بعده؛ وجد رجلًا له نسبٌ طويلٌ إلىٰ الحسن الأفطس، وهو[1]: (فخر الدين بن حسن بن محمد بن حسين)، إلىٰ أن يتصل النسب بمن سُمِّي (أبا المعالي بن أبي القاسم بن طاهر)، ثم يمدُّ النسبَ إلىٰ (الحسن بن عمر بن الحسن الأفطس).

ولكنَّ في هذا النسب طولًا؛ فإن فخر الدين هذا يبلغ الحسنَ الأفطس بـ ٢٥ أبًا، ويبلغ عليَّ بن أبي طالبٍ بـ ٢٩ أبًا، وذلك عددٌ كبيرٌ مقايسةً بأنساب العلويين في عصر ابن عنبة (الثامن الهجري)، فالسلسلة تجعل الرجلَ من أهل آخر القرن العاشر أو بعده، أي بعد عصر ابن عنبة بزمان.

---

(١) بحر الأنساب، لابن عميد الدين الحسيني، مصورة حسين الرفاعي، القاهرة ١٣٥٤هـ (ص١٤٨).

وفي ذلك النسب - كذلك - خللٌ؛ فإنه موصولٌ بالحسن بن عمر بن الحسن الأفطس، وعمر بن الحسن الأفطس لم يُعْقِب إلا من ابنه عليِّ بن عمر[(١)].

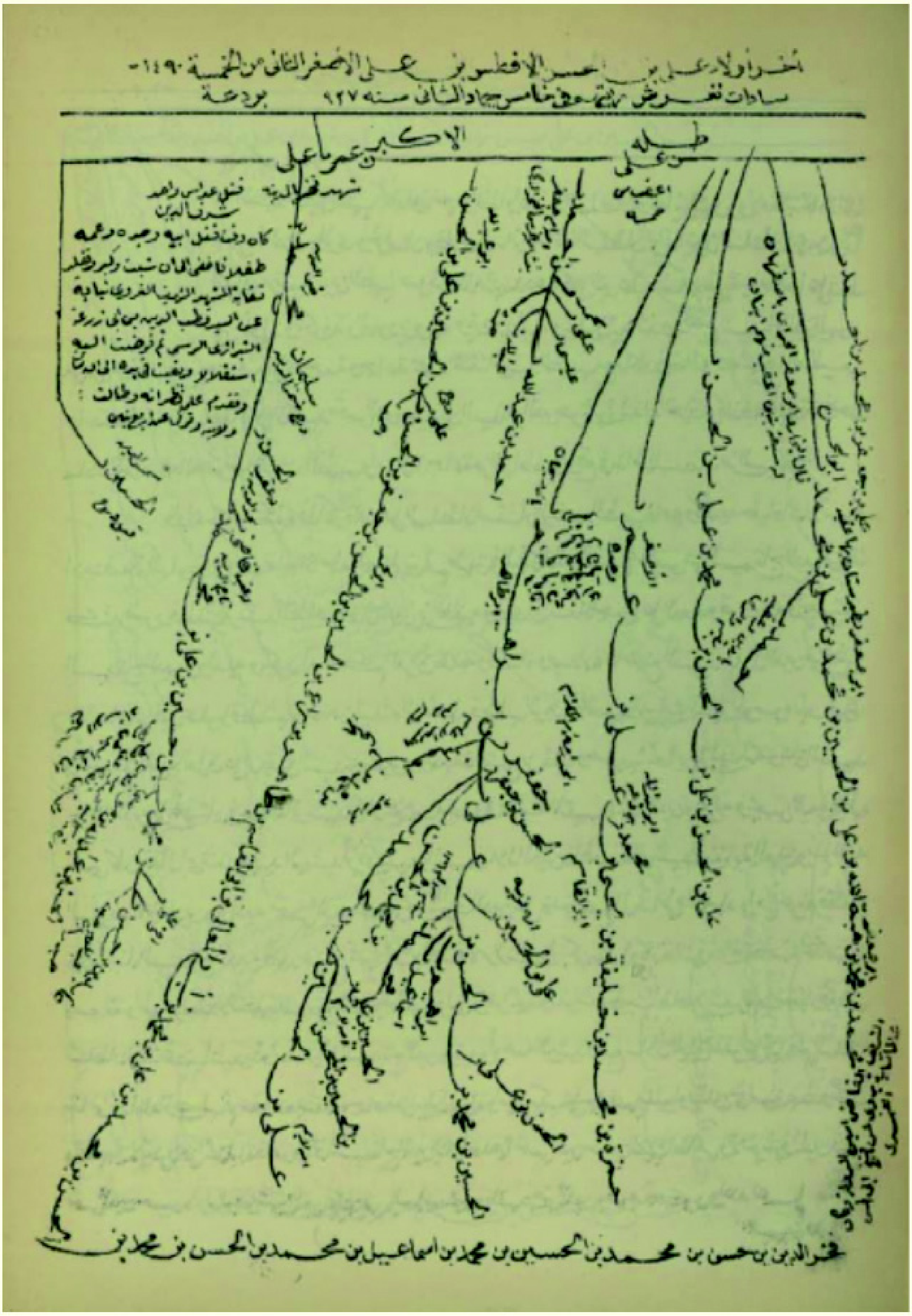
فاستنسخ ذلك النسب، ثم تصرَّف فيه؛ فأبقىٰ معالمه التي ذكرنا بهيئتها، واختصره ليُقارب سلاسل أنساب العلويين في عصر ابن عنبة، فجعل فخر الدين يبلغ الحسنَ الأفطس بـ ١٧ أبًا، ويبلغ عليَّ بن أبي طالبٍ رضي الله عنه بـ ٢١ أبًا.

ثم سدَّد خللَه؛ فجعله منتهيًا إلىٰ (عليِّ بن عمر بن الحسن الأفطس).

ثم لما فرغ من سبك النسب وتنقيحه؛ جعل ابنَ عنبة في كتاب «الفصول الفخرية» ناصًّا عليه؛ بدأً من «علي بن عمر بن الحسن الأفطس»، مرورًا بـ«أبي المعالي بن أبي القاسم بن طاهر»، وصولًا إلىٰ «فخر الدين» المزعوم.

وهذه صورٌ تبيِّن ما تقدم:

(١) انظر: الأصيلي في أنساب الطالبيين، لصفي الدين ابن الطقطقي الحسني (٧٠٩هـ)، طبعة النجف ١٤١٨هـ (ص٣١٥)، وعمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب، لابن عنبة الحسني (ت٨٢٨هـ)، تحقيق الطالقاني، الطبعة الثانية، النجف ١٣٨٠هـ - ١٩٦١هـ (ص٣٤٣).



سلسلة نسب فخر الدين في بحر الأنساب

علی بن الحسین مذکور ، از ایشان بنوشنبر الحسن بن محمدبن حمزه بن احمدبن علی بن بَرْطُلَّه مذکور بقیّه دارند ، و درحلّه و سُورا میباشند [1] .

و از فرزندان ابی‌عبدالله الحسین بن علی‌بن عمربن الأفطس نیز : الحسن الأعرج ابومحمد کان ینزل برستاق قم ، و چهار پسردارد : ابوالقاسم جعفرتبنی (؟) و ابوعبدالله الحسین ، و ابوطالب المحسن ، و ابوالفضل العبّاس . نسل العبّاس و المحسن اندکست ، و از نسل ابی‌عبدالله الحسین احمدبن علی‌بن محمد بن علی بن محمدبن حمزه بن الحسن بن الحسین مذکور که سید رضی‌الدین بن قتاده او را در واسط دید سنهٔ ششصد و پنجاه و نه ، وگفت که : عجمی اللّسانست . و ابوالقاسم جعفر [تبنی‌را شش پسراست : ابوطاهر وابوالقاسم [2]] ابراهیم ، هردو را نسل نیافتم ، و محمّد نسل او اندکست ، و ابوالعبّاس احمد نسل او نیز اندکست ، و ابوالحسن علی نسل او نیز اندك است ، و ابوعلی الحسن در آبه بود و نسل دارد از دو پسر : ابویَعلی حمزه ، و الحسین الداعی . از نسل حمزه : قاسم‌بن علی‌بن‌الحسن بن ابی غالب محمّدبن ابی‌یعلی حمزه بن ابی‌طاهر محمدبن حمزه مذکور فرزندان دارد . و از نسل **الحسین** الداعی : سرهنگ ، وطاهر پسران علی بن الحسین‌الداعی‌مذکور نسل دارند ، از نسل طاهر ابوالقاسم‌بن طاهر درکاشان بود ، و دو پسر دارد : الحسن و ابوالمعالی محمد نسل دارند ، از نسل ابی‌المعالی محمّد : ابوالفضل محمّد بن علی بن أبی‌المعالی مذکور ، از نسل او : شرف‌الدین محمدبن الحسن‌بن علی بن ابی‌الفضل‌مذکور ، و برادران او و برادر زادگان او ، و ازایشان : السیّد شرف الدین حسین‌بن علی‌بن ابی‌الفضل‌مذکورجد المولی **السیّد الأجل صاحب القران الأعظم مستخدم وزراء العالم ، آصف العهد و الزمان ذوالهِمَم العلیّة والنفس القدسیّة فخرالعترة و الدین : الحسن‌بن السیّد شمس‌الدین محمّدبن السیّد شرف الدین‌حسین مذکور** که بی تکلّف آنکه همّت او مقصور است بنشر فضایل و تربیت افاضل ،

١ - ازاینجا تا نسل الحسین‌بن الافطس درعمده نیست . ٢ - مخصوص ب .

سلسلة نسب فخر الدين من الطبعة الفارسية للفصول الفخرية

مير فخر الدّين حسن بن شمس الدّين محمّد بن شرف الدين حسين بن علي بن أبي الفضل محمّد بن علي بن أبي المعالي محمّد بن أبي القاسم[1] بن طاهر بن علي بن الحسين الداعي ابن أبي علي حسن[2] بن أبي القاسم جعفر تبتي ابن أبي محمّد الحسن الأعرج[3] ابن أبي عبد الله الحسين[4] بن علي بن عمر[5] بن الحسن الأفطس[6] بن علي الأصغر ابن الإمام زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السّلام.

ما كتبه المؤلف عن نسب وعرق فخر الدّين حسن الحسيني

أما حديث المؤلّف حول فخر الدّين حسن والذي كان مصدر معرفة سلالة نسبه فهو موجود في ذكر أعقاب أبي الفضل محمّد بن علي بن أبي المعالي محمّد والذي يأتي «فخر الدّين حسن» في عمود النسب في الجدّ الثالث أو الخَلَف الخامس بهذه العبارة:

ومن نسله [يعني أبا الفضل محمّد] شرف الدّين محمّد بن الحسن بن علي بن أبي الفضل المذكور، وإخوته وأبناء إخوته ومنهم: السيّد شرف الدّين حسين بن علي بن أبي الفضل المذكور. جدّ المولى السيّد الأجل صاحب القران الأعظم مستخدم

(1) كان من السادات المقيمين في كاشان: النسخة الحالية.
(2) كان من السادات المقيمين في «آبه» وله أعقاب هناك.
(3) كان ينزل في رستاق قم.
(4) كتب صاحب عمدة الطالب أن «أبا عبد الله الحسين» هذا كان يسكن في بلدة قم «وأبو عبد الله الحسين بقم: ص 310» لكن كتاب منتقلة الطالبية الذي هو أقدم المراجع وأصحها في هذا الشأن فكتب أنه من السادات المقيمين في أصفهان، ويقول إن هناك شخصاً آخر بنفس الاسم «أبو عبد الله الحسين» وهو ابن عبد الله الأصغر ابن عباس بن عبد الله بن الحسن الأفطس كان مقيماً في قم والله أعلم بالصواب.
(5) كان عمر بن الحسن الأفطس حاضراً في واقعة فخ التي هي من حوادث سنة 169 للهجرة (عمدة الطالب ص 310 والنسخة الحالية).
(6) كان يقال للحسن الأفطس «رمح آل أبي طالب»، وكان حامل الراية في واقعة ثورة محمد النفس الزكية ابن عبد الله المحض ابن الحسن المثنى وهناك الكثير من الأحاديث حول أخلاقه وسلوكه، لكن لا شيء حول سيادته ويرجى الرجوع إلى الكتاب الحالي (وعمدة الطالب).

سرد سلسلة نسب فخر الدين في مقدمة تحقيق الفصول الفخرية

فإنْ قيل: لِمَ جاء المختلقون بتلك السلسلة! وما دعاهم إلىٰ تلك الكُلْفة!

فإن ذلك - يوم صُنع الكتابُ - كان من ضرورات الرياسة الدينية الإيرانية العليا، لأنَّ المرشد الأعلىٰ في إيران «علي خامِنَئي» المقتول سنة ١٤٤٧هـ - ٢٠٢٦م؛ منسوبٌ إلىٰ ما يسمَّىٰ بـ«سادات تفرش»، وهي مدينةٌ في إقليم أذربيجان، وهم أُسَرٌ تدَّعي إلىٰ مَن يسمونه «مير فخر الدين»، وربما سُمُّوا «الفخرائية» نسبةً إليه، ويدَّعون له نسبًا حسينيًّا أفطسيًّا، ولهم في سلسلة النسب اقتراحٌ لا يخلو من ثغرات وغموض.

ذلك أن عمود النسب المقترح يمر برجلٍ ليس بقديم جدًّا يُسمَّىٰ «فخر الدين»، ثم يتصل بسلسلة طويلةٍ، إلىٰ أن ينتهي النسب إلىٰ من سُمِّي «**سلطان العلماء أحمد، بن الأمير محمد المدائني المدفون بتفرش، بن الحسن، بن الحسين، بن الحسن الأفطس**»(١)!

وسلطان العلماء والمدائني أسمان مجهولان، وبحسب سياق النسب فإنهما من أهل القرن الرابع علىٰ أبعد تقدير، وعامة النسابين العلويين لا يفوتهم التنويه بعلويٍّ من أهل العلم أو الوجاهة في تلك الأزمنة!

هذا غيرُ أن الحسن بن الحسين بن الحسن الأفطس قد عرفوا له خمسةَ بنين، منهم اثنان اسمهما محمد؛ أكبر وأصغر، ولم يقولوا المدائني ولا الأمير(٢)!

---

(١) الشجرة الطيبة، لفاضل الموسوي خلخالي زادة، مطبعة الصدر بقم، الأولىٰ ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م (٢/ ٩٢).

(٢) تهذيب الأنساب ونهاية الأعقاب، لشيخ الشرف العبيدلي (ت٤٣٥هـ) تحقيق المرعشي والمحمودي، قم ١٤١١هـ - ١٩٩٠م (ص٢٥٦).

بل قال الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) بعد أن ذكر المعقبين من ولد الحسن بن الحسين بن الحسن الأفطس، ومنهم «علي الشجاع»؛ قال[(١)]: (والعدد في ولد عليٍّ الشجاع، والباقون أعقابهم مجهولة).

ولا ريب أن تلك ثغراتٌ كبيرةٌ تُيَسِّر الطعنَ علىٰ الطاعن، فكان لا بدَّ من تداركها، لأن منصب ولاية الفقيه يطلب نسبًا رفيعًا محكمًا لا شبهةَ فيه، والرجل (خامنئي) كان له سلطةٌ كبيرة، منذ قيام الثورة الخمينية، ثم لُقِّب رسميًّا بـ«الإمام»، وذلك لقبٌ له مكانٌ عظيم عند الإمامية.

ولما تولَّىٰ منصبَ المرشد سنة ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م؛ كان ثمَّ شرطٌ علميٌّ غيرُ تامٍّ فيه، ولكن نفوذَه الكبير تجاوز ذلك الشرط، فلا ينبغي أن ينضمَّ إلىٰ ذلك غموضٌ والتباسٌ في النسب!

فجاء اختلاق كتاب «الفصول الفخرية»، ولم يكن لاختلاقه - حسب إخراجه الأخير - معنىٰ أكبرُ من صناعة ترجمةٍ لـ«فخر الدين»، وتثبيت نسبه إلىٰ الحسن الأفطس، علىٰ لسان ابن عنبة أعظم نسابٍ علويّ عند المتأخرين، ولكن شابَ إخراجَه اضطرابٌ وتنازُع، لأن الأمور لم تكن استقرَّت للمرشد.

ثم إن المرشد نفسَه - بعدُ - صُنع تحت يده نسخةٌ مخطوطةٌ ثالثة من الكتاب سنة ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، بعد أن استتبت له الأمور، وظهر لنا من وصفها أنها أتقنُ من سابقتيها؛ فكان ذلك مما سوَّغ الريبة وصدَّق الظن.

---

(١) الشجرة المباركة في أنساب الطالبية، لفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ) مكتبة المرعشي بقم ١٤٠٩هـ (ص١٩٢).

٢- الدواعي الطائفية:

لا يخطئ مَن يقرأ الكتاب أن الذين صنعوا ذلك الكتاب وأشرفوا علىٰ عباراته؛ أناسٌ لم يكن علم النسب شاغلًا لهم، فإن نَفَسَهم الطائفيَّ فيه ظاهر، وهم مُستحضرون كلَّ الاستحضار وقائعَ الجمل وصفين وما تعلق بهما وما تلاهما، فلا يَدَعُون موضعًا يمكنهم أن يفتعلوا مناسبةً لذكر تلك الوقائع إلا فعلوا، منحازين إلىٰ قول الإمامية!

وهم - كذلك - مُوْلَعون بنسبة القبائل الىٰ التشيع[(١)]، وبنسبة أعلام قبائل العرب ومشاهير رجالها في الإسلام إلىٰ التشيع[(٢)].

وليس ابن عنبة كذلك فيما عُرِف من كتبه، ولم يكن ذلك مقصدًا له.

ويبين لك الفرق بين نفس ابن عنبة وأنفاسهم موضعان من عمدة الطالب:

الأول: قال في عمدة الطالب في ذكر الحسن العسكري[(٣)]: **(وهو والد محمد المهدي الذي هو ثاني عشر الأئمة عند الإمامية، وهو القائم المنتظر عندهم)**.

فهو إما لم يجرؤ علىٰ النفي الصريح، أو نفىٰ وغُيِّر ما في النسخة الأصل، ولكن الإثبات فيه ضعفٌ ظاهر، وفيه شيءٌ من ألقاء تبعة القول

(١) انظر: الفصول الفخرية (ص١٠٠، ١٠٥).

(٢) انظر: الفصول الفخرية (ص٩٩، ١٠٠، ١٠٥، ١٠٧، ١١٠، ١١٢، ١١٥، ١١٧ أربعة قتلوا في كربلاء، ١١٩، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٦، ١٤٨ ستة قتلوا في كربلاء).

(٣) عمدة الطالب (ص١٩٩).

علىٰ الإمامية، لأنه في عمدة الطالب عند كلِّ مترجم ممن له شهرةٌ أو ذكرٌ وإن قلَّ؛ يستفيضُ في ذكره، وهاهنا اقتضب في ذكر رجلٍ كان ينبغي أن يطيل في ذكره لو كان يثبت ولادته حقًّا، ولكنه لم يفعل ومرَّ مرورًا عَجِلًا.

وأما في الفصول الفخرية فجاء ما نصه[1]: (وهو والد محمد المهدي الذي هو ثاني عشرهم).

فقوَّلوا ابنَ عنبة القطعَ بولادته والقول بإمامته، وأنه تركَ إلقاء عهدة القول بذلك علىٰ أحد.

ومن ذلك قوله في عمدة الطالب في نسب ملوك مصر العبيديين[2]: (نفاهم العباسيون وكتبوا بذلك محضرًا شهد فيه جل الأشراف ببغداد، وانضم إلىٰ ذلك ما ينسب إليهم من الأحاديث وسوء الاعتقاد، وقد تأملت بعض ما حُكي من الطعن فيهم فوجدته لا يتمشىٰ، لكونه بناءً علىٰ أن المهدي أولهم منسوب إلىٰ أنه محمد بن اسماعيل بن الصادق لصلبه، وزمانه لا يحتمل ذلك والشريف الرضىٰ الموسوي مع جلالة قدره صحح في شعره نسبهم حيث).

فلم يقطع بالنفي ولا بالإثبات، بل فتح باب الشك وتركه مفتوحًا.

وأما كاتب الفصول الفخرية فكان ذو موقفٍ مبدئيٍّ من مثل ذلك، لأنه يعود علىٰ دعواه بأثر، فقال في نفىٰ نسبهم[3]: (وهذا محض كذب).

فالنَّفَسَان متباينان تباينًا ظاهرًا.

---

(١) الفصول الفخرية (ص١٩٢).

(٢) عمدة الطالب (ص٢٣٥).

(٣) الفصول الفخرية (ص٢٠١).

٣- الدواعي السياسية:

منذ قيام الثورة الخمينية في إيران؛ لم يزل الطمع في التوسع هاجسًا لدىٰ كبار ساستها، فافتعلوا حروبًا، وكان عندهم دوائر تحاول أن تمهِّد له بوسائل أخرىٰ، منها صناعةُ الأحقيةِ التاريخيةِ وافتعالُها ببحوثٍ ومصادر ونحو ذلك.

وعلىٰ ذلك انطلقت قبل أكثر من عقدين من الزمان محاولاتٌ كثيرةٌ جادَّة لتغيير تاريخ البحرين (المنطقة الشرقية)، وادِّعاء أن الإقليمَ كان إماميًّا، وكانت تلك المحاولات أثرًا من آثار تلك الإرادة السياسية.

وكان من أكبر قواعد تلك المحاولات ثلاثُ دعاوىٰ تاريخية:

الأولىٰ: أن قبيلة عبد القيس إمامية المعتقد.

الثانية: أن الإمارة العُقيلية بالبحرين، وهي إمارة آل مانع من القرن السابع الهجري إلىٰ التاسع؛ كانت كذلك إمامية المعتقد.

الثالثة: أن السنة والجماعة طارئةٌ بالبحرين القرن التاسع وبعده.

وقد كان البذل سخيًّا في تلك الغايات، لباحثين داخل البلاد وخارجها، مُسْتَخْفين بلبوس البحث العلمي.

فكان تهيئة نصٍّ تاريخيٍّ ليكون بعد احتدام الصراع البحثي فتحًا تاريخيًّا حاسمًا من الأمور المؤثرة جدًّا، ولذلك فإن من أدرج ذلك النصَّ في كتاب «الفصول الفخرية» كان يرجو أن يكون أثره كبيرًا.

فقد جاء في ذكر عبد القيس، بعد أن قرَّبهم كاتب النصِّ - فيما يُرىٰ - من التشيع بذكر صحبةِ رجلٍ منهم لعليٍّ رضي الله عنه؛ جاء فيه ما نصه[1]: (وبقية

(١) الفصول الفخرية (ص١١٠).

عبد القيس في بلاد الأحساء الآن، ومنهم آلُ جروان ملوك بلد قارة).

وهذا النصُّ لم يرسل جزافًا، بل هو صادرٌ من دائرةٍ بحثيةٍ راصدةٍ تدرك الأثر التاريخيَّ لمثله، فإن إمارة آل جروان (من سنة ٧٥٠هـ إلىٰ ٨٢٠هـ)، كانت في حاضر القطيف، وجروان وبنوه أسرةٌ إمامية ذاتُ شأنٍ في قومها، ولم يكونوا ذوي نسبٍ صحيحٍ في العرب، وكانت إمارتهم اغتنامًا لفراغٍ سياسيٍّ صنعته بعضُ أحوالِ ذلك العصر، وكان من الأخطاء التاريخية للشيخ أبي عبد الرحمن بن عقيل حفظه اللَّه في بعض ما كتب؛ أنْ نَسَبَهم إلىٰ أسرةٍ من عبد القيس قبلهم بقرنين من الزمان، في بلاد الأحساء ليس القطيف.

فسُبِك النصُّ في الفصول الفخرية ليحقِّق الأمور التالية:

١- تثبيت نسبِ آلِ جروان أصحابِ الإمارة في عبد القيس.

٢- النصّ علىٰ «قارة» بالأحساء، ليجعل ملكهم علىٰ البحرين عامة.

٣- الإيهام أن عبد القيس في ذلك الزمان كان لها بالبحرين شوكةٌ وعصبيةٌ إمامية جاءت بإمارة تلك الأسرةِ، والحال أن تلك الأسرة لم تملك ملكًا مستندًا إلىٰ شوكة قبلية، وإنما كانت علىٰ حاضر القطيف خاصة، في حالٍ تاريخيةٍ شاذَّةٍ ما لبثت أن ذهبت فرجعت البلادُ إلىٰ أهلها، ورجع حاضرُ القطيف سوقًا ليس فيه إمارة، وإنما الإمارةُ فيه للعرب الذين يملكون الأرضَ من حوله.

فذلك النصُّ جيء به لإثبات إمامية قبائل البحرين عامة، وعبد القيس خاصة؛ وأن عصبيتهم الدينية الطائفية قد جاءت بملكٍ عامٍّ لآل جروان.

وذلك من شأنه أن يُمهِّد للقول إن السنة والجماعة بالبحرين طارئةٌ مع

قيام إمارة آل جبر، ومعلومٌ أن إمارة آل جبر قامت بعد قتل آخر أمراء آل جروان هؤلاء، بالقطيف سنة ٨٢٠هـ.

وذلك القول المقصود هو الذي صرَّح به باحثون دُفِعوا إلىٰ ميدان البحث التاريخي لم يكن لهم غرضٌ إلا ذلك.

المبحث الثالث
الأدلة من الكتاب علىٰ الاختلاق

وأقتصر منها علىٰ ما هو بيِّنٌ ليس بغامض، وما أرىٰ أنه يفي بالقصد، وإلا فإن تتبع كلِّ فقرةٍ من الكتاب؛ أمرٌ فيه مشقَّة، وليس بنا حاجةٌ إليه.

١- مخاطبة العرب بالفارسية!

كلتا مخطوطتي الكتاب بالفارسية، وفيهما - بزعم من اختلقهما - فرائدُ وتصحيحٌ وتحقيقٌ في أنساب «أهل نجد» ونحوهم، فما الذي يحمل مؤلِّفًا عربيَّ اللسان أن يبيِّن للعرب عامة ولأهل نجدٍ خاصة ما يعنيهم وحدهم بلسان الفرس في كتابٍ ألَّفه للفرس خاصة!

ذلك لا يصنعه مَن يعقل ما يصنع، وإنما يصنعه معاصرٌ يعلم أن الكتابَ سيترجم إلىٰ العربية.

وأما الباعث الذي أراه لاختيار اللغة الفارسية؛ فهو أن المخطوطات العربية قد لقيت فهرستها عنايةً كبيرةً جدًّا من العرب والمستشرقين، منذ أكثر من قرنٍ من الزمان، فكان ادعاء مخطوطةٍ عربيةٍ أمرًا يسيرَ النفي والتكذيب.

٢- أخطاء في اختصار عمدة الطالب:

لم أتتبع كلَّ اختصارات مختلقي كتاب الفصول الفخرية لكتاب عمدة الطالب لابن عنبة، وإنما اكتفيت بسبر مواضع، فوجدتُ فيها دلالةً بيِّنةً علىٰ أن كاتبَ المختصَر غيرُ كاتبِ الأصل.

- **الموضع الأول:**

جاء في الفصول الفخرية ما نصه[(١)] : (بنو الطاووس. . . ، منهم : رضيّ الدين عليّ بن موسىٰ بن جعفر بن محمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الطاووس ، وأخوه جمال الدين أحمد ، وابنه غياث الدين عبد الكريم انقرض ، وأما رضيّ الدين علي فله نسل) .

فصرَّح أن رضي الدين له نسل .

وأما النصُّ الأصل في عمدة الطالب ؛ فقال[(٢)] : (ومنهم أبو عبد اللَّه محمد الطاووس بن إسحاق المذكور . . . ، منهم سعد الدين أبو إبراهيم موسىٰ بن جعفر بن محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد الطاووس كان له أربعة بنين ؛ شرف الدين محمد ، وعز الدين الحسن ، وجمال الدين أبو الفضائل أحمد ، ورضي الدين أبو القاسم علي ، أما شرف الدين محمد فدرج ، وأما عز الدين الحسن فأعقب مجد الدين محمدًا مات دارجًا ، وقوام الدين أحمد ابن عز الدين الحسن ، درج أيضًا ، وانقرض السيد عز الدين ، وأما السيد جمال الدين أبو الفضائل أحمد بن موسىٰ ؛ فولده غياث الدين أبو المظفر عبد الكريم ، وولد غياث الدين عبد الكريم ، رضيّ الدين أبا القاسم علىٰ درج ، وانقرض السيد جمال الدين ، وأما أبو القاسم رضي الدين صاحب الكرامات فولد صفي الدين محمد مات دارجًا ، والنقيب رضي الدين عليًا ولد النقيب قوام الدين أحمد وولد النقيب قوام الدين ، نجم الدين أبا بكر عبد اللَّه

(١) الفصول الفخرية (ص١٨٨) باختصار .

(٢) عمدة الطالب لابن عنبة، تحقيق الطالقاني (ص١٩٠-١٩١) باختصار .

النقيب الطاهر وأخاه عمر، درج الأول فان كان للآخر عقب وإلا فقد انقرض آل طاووس).

وهذا القول صريحٌ أن عقب رضيِّ الدين آخر من بقي من آل طاووس، وأن آل طاووسٍ انقرضوا، إلا رجلًا واحدًا إن كان له عقب وإلا فقد انقرضوا.

فالمختصِر لم يفهم القول، وبَرِمَ بما فيه من إعادة الأسماء وتداخلها، فتعجَّل الاختصار وأخطأ.

• **الموضع الثاني:**

جاء في الفصول الفخرية ما نصه[١]: (... إن بني يوسف الأُخَيضر قُرابة ألف فارس في بلاد اليمامة).

وذلك غلط، فالألف فارس لا تجتمع لأسرةٍ، وبنو يوسف الأخيضر أُسَرٌ قليلة كان لهم إمارةٌ وحسب، وأمّا الألفُ فارسٍ فهو جمعٌ كبير لا يكون إلا لقبائل، وإنما ذلك اختصارٌ غلطٌ لما في عمدة الطالب، ونصه[٢]: (... أن بني يوسف الأخيضر مع عامرٍ وعائذ؛ نحو من ألف فارس).

وعامرٌ وعائذٌ، قبيلتان من عُقَيْلٍ تحشدان ألفَ فارس، يريد المؤرِّخ أن يقول إن بني الأخيضر معهم في عزٍّ ومَنَعة؛ وإنهم يحالفونهم ولا يخالفونهم.

• **الموضع الثالث:**

جاء في عمدة الطالب في عقب القاسم بن علي بن محمد البطحاني بن

(١) الفصول الفخرية (ص١٦٥).
(٢) عمدة الطالب (ص١١٦).

الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب[١]: (القاسم؛ قال أبو الغنائم العمري: أولد بالكوفة، وقال غيره: أولد بطبرستان).

فصرَّح أبو الغنائم العمري بأن له نسلًا بالكوفة.

وأراد اختصاره في الفصول الفخرية فأخطأ فقال[٢]: (القاسم؛ يقول أبو الغنائم العمري إنه ليس له نسل).

- **الموضع الرابع:**

من الخطأ في الاختصار أنه جاء في عمدة الطالب، في عقب أبي طاهر الحسن بن علي ابن مُعَيَّة؛ قال[٣]: (أما أبو طاهر الحسن بن علي بن معية فكان له عقب كثير بالكوفة، منهم السيد العالم النسابة عبد الجبار بن الحسن بن محمد بن جعفر بن أبي طاهر الحسن المذكور، إليه ينسب مسجد عبد الجبار بالكوفة، وله ولأخويه أبي الحسن علي وأبي الفوارس ناصر عقب منهم بنو المناديلي انقرضوا وبنو العجعج، منهم السيد سعد الدين موسىٰ بن العجعج رأيته شيخًا، وهو مئناث).

فلما قرأ كاتبُ الفصول الفخرية العبارة تحيَّر في دلالتها؛ أتدلُّ علىٰ أنهم انقرضوا؟ أم لا تدل؟ أم تدلُّ علىٰ أن لهم بقية؟ فقال[٤]: (والغالب أنه لم يبق منهم أحد)، وابن عنبة لا يقول مثل ذلك.

وصنيعه هذا ليس اختصارًا للعبارة، وإنما هو ما يسمَّىٰ «تحليل النص»!

---

(١) عمدة الطالب (ص٧٣).

(٢) الفصول الفخرية (ص١٥٨).

(٣) عمدة الطالب (ص١٦٣).

(٤) الفصول الفخرية (ص١٨٣).

- **الموضع الخامس:**

قال في العمدة[١]: (عماد الدين محمد بن محمد بن الحسين بن قريش. . . ، سافر إلىٰ خراسان، ومنها إلىٰ الهند، واستوطن دهلي، وله بها عقب).

فلما قرأها كاتب الفصول الفخرية أراد أن يأتي بالمعنىٰ ولكنه أساء الفهم فقال[٢]: (سافر إلىٰ الهند وكان له أبناء هناك، ولا نعلم شيئًا عن حالهم).

فمثل تلك الأخطاء البيِّنة في الاختصار، أو سوء الفهم لعبارة الأصل؛ لا تكون من صاحب الأصل الذي تعب في تأليف شتات أخباره، وعَقَل كلَّ ما فيه، حتىٰ صار به خبيرًا، وإنما هي من كاتبٍ مختصِرٍ لم يفهم فغيَّر المعنىٰ.

٣- استنساخ الأخطاء الطباعية:

وهذه أدلة حسية علىٰ الاختلاق، فهي كالآثار يتركها المختلق وراءه.

وتقدَّم أن القسم الثالث من الكتاب اختصارٌ لعمدة الطالب، فكان ينبغي أن يكون نصًّا مستقلًّا عن مخطوطات عمدة الطالب، فيكون اختصارُه ذلك نسخةً عن ابن عنبة تُصحِّح بعضَ أخطاء نسخ عمدة الطالب، ولكنا وجدنا كاتب الفصول الفخرية - في اختصاره - قد اعتمد طبعةً معاصرةً من طبعات عمدة الطالب، فصار يُخطئ حيث أخطأت.

وقد أخذتُ مواضعَ من ألقاب العلويين أخطأتْ فيها طبعة المطبعة

(١) عمدة الطالب (ص١٦٤).

(٢) الفصول الفخرية (ص١٨٣).

الحيدرية سنة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م، وبيَّنتُ أن كاتب الفصول الفخرية استنسخ خطأها، ومنها أخطاء نادرة، ولم أتقصَّ، وإنما اقتصرت علىٰ أمثلة:

● **الموضع الأول:**

عند ذكر يحيىٰ بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنهما، المعروف بـ«صاحب الديلم»، ويُعْرَف ابنُه محمدٌ بـ«الأُثَيْبي»، وكلُّ عَقِبه من ابنه محمد، ولذلك يُعرفون بـ«الأُثَيْبِيّين»، والأُثيب قريةٌ قريب من المدينة سكنوها[(١)].

فتحرَّف الاسم في طبعات عمدة الطالب كافة، ففي بعضها (الأثلثي)[(٢)]، وفي بعضها (الأبتثي - الأبتثيون)[(٣)]، وكذلك في بعض كتب النسب غير عمدة الطالب تحرفت إلىٰ (الأثيني - الأثينيون)[(٤)].

---

(١) قال أبو علي الهجري في «التعليقات والنوادر»، تحقيق الجاسر (٤/ ١٦٦٣): (ولد محمد بن يحيىٰ وهم سُكَّان الأثيب، يعرفون بالأثيبين)، قال الشيخ حمد الجاسر في الحاشية: (لم يتضح لي موقعه، ويقال إن من روافد وادي ملل في أسفل الفرش بعد سويقة وادٍ صغير يُقال له الأثيب، ولا أستبعد أن يكون هو المقصود)، وقد جاء الاسم علىٰ الصواب في «تهذيب الأنساب ونهاية الأعقاب» لشيخ الشرف العبيدلي (ص٥٨-٦٠)، وفي «الشجرة المباركة في أنساب الطالبية»، لفخر الدين الرازي (ص١٧).

(٢) عمدة الطالب، طبعة بومبي بالهند ١٣١٨هـ١٩٠٠م (ص١٣١)، وتبعها علىٰ ذلك الطبعات الحديثة.

(٣) عمدة الطالب، طبعة المكتبة المرتضوية بالنجف ١٣٣٧هـ - ١٩١٨م (ص١٣٩، ١٤٢)، وتحقيق الطالقاني (ص١٥١، ١٥٤).

(٤) لباب الأنساب والألقاب والأعقاب، لابن فندق البيهقي (ت٥٦٥هـ)، نشر مكتبة المرعشي بقم ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م (ص٢٣١).

وقد استنسخ مختلقو الفصول الفخرية تحريفَ طبعة الطالقاني لعمدة الطالب[١]، وهو تحريفٌ نادر؛ فإن (أبتثي) مفردةٌ غريبةٌ ليست من العربية، فليس في المعاجم (ب ت ث)، وإنما هي تحريفُ ناسخ توهَّمها فكتبها، فتسلسل الوهم عند من أخذ من نسخته، ولا يصحُّ أن يُقال إن ناسخ الفصول الفخرية رجع إلىٰ نسخة عمدة الطالب تلك، لأن الدعوىٰ هي أنه يستنسخ من أصلٍ بالفارسية لكتابٍ غير عمدة الطالب، وقد كتبه ابنُ عنبة أو كُتب بأمره.

• **الموضع الثاني:**

أحمد بن عيسىٰ الرومي، من بني علي العُرَيْضي الحسيني، ولقبه «الأَبَحّ»[٢]، وأخطأت طبعة بومبي فرسمته (الأبحر)[٣]، وهو تحريف قريبٌ.

وأما الطبعة المرتضوية، وتحقيق الطالقاني؛ فجاء فيهما (الأتج)[٤]، وهو في غاية البعد والغرابة، ولا نظير له، ثم وجدناه كذلك في الفصول الفخرية[٥]!

• **الموضع الثالث:**

جاء في رجل علوي نزل مصر أنه لُقِّب بـ«أبي الشفف»[٦].

---

(١) الفصول الفخرية (ص١٨٠).
(٢) الشجرة المباركة، للفخر الرازي (ص١١١)، والأصيلي في أنساب الطالبيين، لابن الطقطقي (ص٢١٢).
(٣) عمدة الطالب، طبعة بومبي (ص٢١٧).
(٤) عمدة الطالب، طبعة المرتضوية (ص٢٣٥)، وتحقيق الطالقاني (ص٢٤٥).
(٥) الفصول الفخرية؛ الطبعة الفارسية (ص٢٠٤)، والترجمة العربية (ص٢٠٦).
(٦) لباب الأنساب والألقاب والأعقاب، لابن فندق البيهقي (ص٢٧٠-٢٧١).

ولم تصب في الكلمة طبعات عمدة الطالب، فطبعة بومبي رسم فيها (أبو الشفق)[١]، وفي المرتضوية والطالقاني (أبو الشقف)[٢].

فجاءت اللفظة في الفصول الفخرية كالطبعتين النجفيتين[٣].

- **الموضع الرابع:**

جاء في لقب رجل علوي، في طبعة بومبي (السنبك)[٤].

وفي المرتضوية والطالقاني (الشنبك)[٥]، فجاء كذلك الفصول الفخرية[٦].

والظاهر أن كليهما تحريف، ولم أقف على الصواب.

- **الموضع الخامس:**

وهو لقبٌ من أكبر مظانِّ التحريف، تاهت عنه أكثرُ الطبعات، رجلٌ اسمه إبراهيم، ولقبُه «سِنَّوْر أبيه»[٧]، لم تضبطه طبعة بومبي[٨] ومن أخذ منها.

ولكنه جاء في الفصول الفخرية صوابًا[٩]، لا لشيءٍ إلا لأن الطبعتين

---

(١) عمدة الطالب، طبعة بومبي (ص٢٨٤).

(٢) عمدة الطالب، طبعة المرتضوية (ص٣١٢)، وتحقيق الطالقاني (ص٣١٩).

(٣) الفصول الفخرية (ص٢٣٢).

(٤) عمدة الطالب، طبعة بومبي (ص٢٤١).

(٥) عمدة الطالب، طبعة المرتضوية (ص٢٦١)، وتحقيق الطالقاني (ص٢٧١).

(٦) الفصول الفخرية (ص٢١٨).

(٧) ضبطها كذلك ابن فندق البيهقي في «لباب الأنساب» (٢٦٩)، والرازي في «الشجرة المباركة» (ص١٥٥).

(٨) عمدة الطالب، طبعة بومبي، وتحرف اللقب فيها إلى (بنو رابية) (ص٢٨٤).

(٩) الفصول الفخرية (ص٢٣٢).

النجفيتين (المرتضوية والطالقاني)؛ ذكرتا وجوه ضبطه بالحروف نصًّا[١]، فاختار كاتبُ الفصول الفخرية أحد الضبطين، فكان هو الصواب.

فتبيَّن بما تقدم أن كاتب الفصول الفخرية يستنسخ من طبعةٍ معاصرةٍ بعينها، فإذا أخطأت لم يكن عنده صواب، ولعل من يتتبع يجد أضعافَ ما ذكرت، واللَّه تعالىٰ أعلم.

٤- الغفلات التاريخية:

مما ظهر في كتاب الفصول الفخرية أن مختلقيه قد انساقوا إلىٰ مقاصدهم، وغفلوا عن تفاصيل ارتكبوها بيَّنتْ أنهم من أهل عصرنا.

وأذكر من ذلك نصًّا، اجتمع فيه من الغَفَلات عجب، وهو ما جاء في بني خالد، ففي الكتاب عند ذكر بني نبهان من طيِّء، ما نصه[٢]: (**ومنهم بنو خالد[٣] الذين في نجد، ويقولون إننا من نسل خالد بن الوليد وهذا غيرُ صحيح، فهم بنو خالد بن الأصمع بن عبيد بن ربيعة بن نصر بن سعد بن نبهان**).

فأولىٰ الغَفَلات؛ قوله: (**الذين في نجد**)؛ فإن مؤرخي عصر ابن عنبة لا ينسبون القبائل إلىٰ اسم «نجد»، وإنما ينسبونها إلىٰ الأقاليم الإدارية التي كانت في زمانهم، فينسبونها إلىٰ الحجاز أو إلىٰ اليمامة أو إلىٰ البحرين، ولم تكن نجدٌ إقليمًا إداريًّا، وربما نسبوا ما هو في بلدٍ أو معلمٌ

---

(١) عمدة الطالب، طبعة المرتضوية (ص٣١٢)، وتحقيق الطالقاني (ص٣١٩).

(٢) الفصول الفخرية (ص١٠٦).

(٣) تسمية القبيلة «بني خالد» تسميةٌ متأخرة، في القرن الثالث عشر وبعده، وأما التسمية التاريخية الأقدم فهي «خالد» كـ«عامرٍ» و«عائذ» معاصرتيها وشريكتيها في النسب، لم يكن يقال اسمهما بإضافة (بنو).

مشهور إليه؛ مثل أجأٍ وسلمىٰ ونحو ذلك، وأما النسبة إلىٰ نجدٍ بالإطلاق فلم أرهم يفعلونه.

وثانية الغفلات؛ قوله: (يقولون...، وهذا غير صحيح)؛ فأين في تراثِ ابن عنبة أنْ يَدَعَ اختصاصَه في نسب الطالبيين، ويدسَّ أنفه في نسب قبائل ليست في اختصاصه، ولا هي مما حواليه من البلاد، وهو في أقاصي بلاد الفرس، فيحكي عنها قولًا في نسبها ثم يعنيه بالرد، ويتكلَّف أن يعلِّم العرب أنسابَهم بلسانٍ فارسي!

نعلم أنَّ ابن عنبه ربما ذكر بعض دعاوىٰ العلوية وانتقدها، ولكنه في كلِّ ذلك يتكلم في اختصاصه الذي أفنىٰ فيه عُمُرًا مديدًا، وهو إذا فعل ذلك لزم العبارة العلمية، وقَدَرَ للأمر قَدْرَه، ولم يسبك عبارته بطريقة المناكفة، وإذا قَسَتْ عبارته في النقد؛ فإنك تجدها منقولةً عمن تقدمه غالبًا.

ثم ما الذي يحمل ابن عنبة - بزعم مختلقي الكتاب - أن يدع كلَّ ما في كتابه المختصر من مظانِّ دعاوىٰ الرجال والقبائل، ثم يختصَّ «خالدًا» وحدها ويتعمدها بحكاية الدعوىٰ وردها ردًّا صارمًا!

أنَسِيَ أن كتابه مختصر! أم استغرق في مقاصدَ ليست له!

ثم ما الذي حمله أن يَحْمَىٰ وتشتدَّ عبارتُه وهو يكتب بلسانٍ فارسيٍّ لأهل بلادٍ نائيةٍ، وأكثرهم لا يعرف نجدًا، ولم يسمع قطُّ بـ«خالد»!

وثالثة الغفلات وأكبرهن؛ أن أولئك الذين اختلقوا الكتاب أرادوا أن يردّوا قولًا فجعلوا له أصلًا عريقًا مَكينًا! وصحَّحوا أنه موروثٌ منذ ثمانية قرون! وذلك من شرِّ ما يصنعه أحمق، فإن العالِم بتاريخ «خالدٍ» منذ زمانها الأول يعلم أنها لم تدَّع ذلك النسبَ ولم تعرفه، بل هو نسبٌ يحرم شيوخها الأحقيةَ في إرث إمارة بلاد الأحساء بعد إمارات بني عقيلٍ

المتابعة فيها، ولكن مختلقي الكتاب من حمقهم جعلوا ابن عنبة مؤرِّخًا لتلك الدعوىٰ ناصًّا عليها منذ العصر الذي كانت فيه «خالدٌ» قبيلةً باديةً كبيرةً تحتلّ بحبوحة البلاد!

فترىٰ أن ذلك الصنيع ليس صنيعَ بصيرٍ بما قال، وإنما هو صنيع زمرةٍ مستغرقةٍ في مقاصدها، لا يرون إلا ما يريدون!

ونحن وإن كنا نرىٰ الانتساب إلىٰ خالد بن الوليد غلطًا لا ريب؛ إلا أننا يسرُّنا أن نرىٰ بعض مَن ينتسب إلىٰ التشيع اليوم من عرب العراق يحبُّ خالدَ بن الوليد ويترضَّىٰ عنه ويُعَدِّد مناقبه ويفخر بها، ونعلم أن ذلك أمرٌ بغيضٌ إلىٰ قلوب هؤلاء الذين اختلقوا كتاب الفصول الفخرية.

وأما النص فإنه منقولٌ بحروفه من كتاب «اللباب في تهذيب الأنساب» لابن الأثير الجزري (ت٦٣٠هـ - ١٢٣٣م)، وابن الأثير عَنَىٰ به فردًا ينتسب به انتسابًا فرعيًّا[١]، ولم يُرِد قبيلةً برأسها، فأخذوه وألصقوه بابن عنبه.

ومن الغفلات كذلك، وهي نوعٌ آخر منها؛ قوله في ذكر فهمٍ وعدوان؛ ما نصُّه[٢]: (وتسكن عدوان في طريق الحجاز، ويقال لهم بنو مطير).

فإنهم لم يقولوا إن مطيرًا من عدوان، كما قالوا في غيرها من القبائل، وإنما جعلوا عدوان هي نفسَها مطيرًا!

والحقُّ أنني لا أرىٰ لمختلقي الكتاب داعيًا صحيحًا إلىٰ ذلك النص، والذي أراه أنه غفلةٌ وسهو، وأن القصد كان أن يقولوا: (غَطَفان...)

(١) اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير الجزري، طبعة دار صادر ببيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م (١/ ٤١٤).
(٢) الفصول الفخرية (ص١١٣).

فسبق اللسان وذهب الوَهَلُ إلىٰ (عدوان)، وهم لو كتبوا (غطفان) لمكَّنوا باحثي مطيرٍ من نصٍّ عزيز، وذلك الذي يظهر أنه كان قصدَهم، يرجون أن يجعلوهم جندًا في بثِّ الكتاب والذب عنه، ولكن أردتَ عَمْرًا وأراد اللَّه خارجة.

فلما خرج الكتاب من أيديهم وفيه (عدوان)؛ صار لغوًا لا معنىٰ له.

ذلك أن النصَّ علىٰ النسب بتلك الطريقة لا معنىٰ له، فإن عدوان ومطيرًا مذكورتان معًا منذ القرن السابع الهجري، وذكر كلٍّ واحدةٍ يجعلها مستقلَّةً عن الأخرىٰ، ثم ذُكِرتا كذلك في نصوص القرن الثامن والتاسع والعاشر إلىٰ الحادي عشر، في المصادر العراقية والنجدية سواء.

فلو أنهم قالوا (مطيرٌ من عدوان) لكان له معنىٰ؛ صوَّبناه أو خطَّأناه، وأما أن يجعلوا عدوان هي مطير؛ فذلك قولٌ لا معنىٰ له، لأن النصوص التاريخية متظافرةٌ في كلِّ القرون التي سمَّينا علىٰ تسمية القبيلتين والفصل بينهما في البلاد والتاريخ والوقائع، وربما تجاورتا في القرن العاشر، من غير قرابةٍ مذكورةٍ، ولا شبهةِ نسب، فلا معنىٰ أن يقول مؤرِّخٌ إن عدوانَ يُقال لها «مطير»، ويَعْمَىٰ عن عدوانَ لها التي يُقال لها «عدوان» وهما جميعًا معاصرتان له!

وكذلك؛ فإن مطيرًا اليوم تعرف القبائل التي حادَّتها، والتي خالطتها أو حالفتها، ومنها أحلافٌ قديمة، وتذكر ذلك في موروثها، وليس بعدوان نقيصةٌ في نسب ولا تاريخ فتتبرَّأ منها لو كان ثمَّ شبهةُ قرابةٍ أو نسبٍ مشترك.

فتبيَّن أن ذلك النصَّ قد أفلتهم ولم يَجْرِ علىٰ مقاصدهم، ولو استطاعوا لقوَّموه، ولكن سبق السيف العذل.

الخاتمة

قد تبيَّن بما تقدم أمورٌ، أوجزها بما يلي:

١- أنَّ كتاب «الفُصول الفَخْرِيَّة في أُصُول البَرِيَّة» المنسوب إلىٰ النسابة أحمد بن علي ابن عنبة الحسني (ت٨٢٨هـ - ١٤٢٤م)، مؤلِّف «عمدة الطالب»؛ لا تصحُّ نسبته إليه، لأنه لا دليلَ علميٌّ يثبت تلك النسبة.

٢- أن أمارات اختلاق الكتاب ظاهرةٌ بحسب ما أقرَّ به ووصفه ناشر الطبعة الفارسية من الكتاب، وبما ظهر من الفوضىٰ الكبيرة والتناقض في دعاوىٰ طابعيه وناشريه.

٣- لا يثبت - بحسب المصادر المتاحة - أن الطبعة الفارسية من الكتاب قد ظهرت قبل سنة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٤- أن أعظم دواعي تزوير نسبة الكتاب هي صناعة ذكرٍ وسلسلة نسب لفخر الدين الذي سُمِّي به الكتاب، وذلك يمهد قاعدةً كبرىٰ لسد الثغرات في سلسلة نسب أسرة المرشد الإيراني الذي قتل سنة ١٤٤٧هـ - ٢٠٢٦م، وانضمَّ إلىٰ ذلك دواعٍ منها تهيئة نصٍّ تاريخيٍّ للقول بأن إقليم البحرين (المنطقة الشرقية) موروثٌ إماميٌّ لثمانية قرونٍ تامة.

٥- أنه مع ما تقدم أن الكتاب لا تصح نسبته إلىٰ مؤلفه؛ فإنه كذلك يحمل في طيَّاته أدلةَ اختلاقه، ومنها:

- التناقض بين اختصار من اختلق الكتاب نصوصَ ابن عنبة في كتاب عمدة الطالب، وبين ما في عمدة الطالب؛ تناقضًا ينفي أن يكون كاتبُ

الكتابين واحدًا.

- استنساخ كاتبيه لأخطاء طبعة عمدة الطالب بتحقيق الطالقاني في تحريفه بعضَ الألقاب؛ استنساخًا يدل علىٰ نقل، وليس اتفاقًا وحسب.
- غفلاتٌ تاريخية جعلت مختلقي الكتاب يقحمون ابنَ عنبة في أمورٍ لا شأن له بها من خصومات المعاصرين في النسب!

وبعد؛ فذلك ما يسَّر اللَّه تعالىٰ في هذا المقام، واللَّه تعالىٰ أعلم، وصلىٰ اللَّه علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلم تسليمًا.

المراجع

المطبوعات

ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ)، «اللباب في تهذيب الأنساب»، لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد ابن الأثير الجزري، دار صادر، بيروت، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

آغا بزرك (ت ١٣٨٩هـ)، «الذريعة إلىٰ تصانيف الشيعة»، لمحمد محسن بن علي المعروف بآغا بزرك الطهراني، المجلد (١٦) دار الأضواء، بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

الرازي؛ فخر الدين (ت ٦٠٦هـ)، «الشجرة المباركة في أنساب الطالبية»، لمحمد بن عمر بن الحسين فخر الدين الرازي، تحقيق مهدي الرجائي، مكتبة المرعشي، قم، الطبعة الأولىٰ، ١٤٠٩هـ.

ابن الطقطقي (ت ٧٠٩هـ)، «الأصيلي في أنساب الطالبيين»، لصفي الدين محمد بن علي بن طباطبا العلوي المعروف بابن الطقطقي، تحقيق مهدي الرجائي، بإشراف محمود المرعشي، مكتبة المرعشي، قم، الطبعة الأولىٰ ١٤١٨هـ.

شيخ الشرف العبيدلي (ت ٤٣٥هـ)، «تهذيب الأنساب ونهاية الأعقاب»، لأبي الحسن محمد بن أبي جعفر بن علي المعروف بشيخ الشرف العبيدلي، تحقيق مهدي الرجائي، بإشراف محمود المرعشي، مكتبة المرعشي، قم، ١٤١١هـ.

ابن عميد الدين الحسيني (من أهل القرن ١٠هـ)، «بحر الأنساب» (المشجر الكشاف)، لمحمد بن أحمد بن عميد الدين الحسيني النجفي، مصورة حسين الرفاعي، مطبعة المشهد الحسيني، القاهرة ١٣٥٤هـ.

ابن عنبة الحسني، جمال الدين أحمد بن علي (ت ٨٢٨هـ):

١- «عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب»، الطبعة الحجرية، بومبي، الهند، ١٣١٨هـ - ١٩٠٠م.

٢- «عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب»، المطبعة والمكتبة المرتضوية، النجف، ١٣٣٧هـ - ١٩١٨م.

٣- «عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب»، تحقيق محمد حسن الطالقاني، المطبعة الحيدرية، النجف، الطبعة الثانية، ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.

٤- «الفصول الفخرية في أصول البرية» (بالفارسية) (منسوبٌ إليه)، تصحيح كاظم الموسوي، نشر جلال الدين الحسيني الأرموي، طهران، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

٥- «الفصول الفخرية في أصول البرية» (منسوبٌ إليه)، نقله إلىٰ العربية أحمد محمد العدواني، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، الكويت، ١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م.

فاضل الموسوي (معاصر)، «الشجرة الطيبة في أنساب الموسوية»، لفاضل الموسوي الصفوي خلخالي زادة، مطبعة الصدر، قم، الطبعة الأولىٰ ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

ابن فندق (ت ٥٦٥هـ)، «لباب الأنساب والألقاب والأعقاب»،

لظهير الدين علي بن زيد البيهقي المعروف بابن فندق، تحقيق مهدي الرجائي، مكتبة المرعشي، قم، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

الهجري؛ أبو علي (من علماء القرن ٣-٤ هـ)، «التعليقات والنوادر»، لأبي علي هارون بن زكريا الهجري، تحقيق حمد الجاسر، دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، الطبعة الأولىٰ ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

المخطوطات

ابن عنبة الحسني (ت ٨٢٨هـ)، «الفصول الفخرية في أصول البرية»، منسوبٌ إلىٰ جمال الدين أحمد بن علي ابن عنبة الحسني، مصورة من مخطوطة محفوظة في مركز إحياء التراث الإسلامي بقم، رقم (١١٦٠).

الموضوعات

